Document:	IFAD12/2/R.2/Rev.1
Agenda:	3
Date:	12 June 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

ورقة مناقشة

نهج الصندوق الشامل بشأن الانتقال/التخرج

مذكرة إلى أعضاء السادة هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Donal Brown
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Lauren Phillips
مستشارة رئيسية، السياسات والنتائج
شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2877 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.phillips@ifad.org

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 7665 684 331 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Leon Williams
كبير موظفي الشراكات
رقم الهاتف: 2809 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 5759 783 366 39+
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

مالك الساحلي
كبير الموظفين الماليين الإقليميين
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية
اجتماع افتراضي، 16-17 يونيو/حزيران 2020

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**
أولا - المقدمة **1**
ثانيا - الأساس المنطقي والنهج الشامل المقترح **1**
ثالثا - مبادئ وآليات الوصول إلى الموارد المالية للصندوق **2**
ألف - الآليات المحدّثة للوصول إلى الموارد المالية للصندوق 3
باء - استمرار الانخراط من غير موارد مالية 5

الملاحق

الملحق الأول- تعاريف 7
الملحق الثاني- أطر الانتقال وسياسات التخرج لدى المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى 8
الملحق الثالث- موجز عن الاجتماع غير الرسمي بشأن الانتقال/التخرج 11 مايو/أيار 2020 10
الملحق الرابع- ردود الإدارة على التعليقات المكتوبة الواردة من الدول الأعضاء بشأن ورقة مناقشة
عن نهج الصندوق الشامل بشأن الانتقال/التخرج والأسئلة التي تم طرحها خلال الاجتماع غير الرسمي 14

موجز تنفيذي

1- كما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، تقترح إدارة الصندوق نهجا أكثر شمولا لانتقال/تخرج البلدان المقترضة. وهناك حاجة لمثل هذا النهج لضمان تعظيم الصندوق لاستخدام موارده الأساسية (المؤلفة من المساعدة الإنمائية الرسمية) من أجل أشد البلدان فقرا. كما أنه سيمكّن الصندوق من استخدام موارده المقترَضة على أحسن وجه لخدمة البلدان متوسطة الدخل، التي ما زالت تُظهر حاجة للموارد وطلبا عليها.

2- وتقترح ورقة المناقشة الحالية مبادئ وتغييرات إضافية للنُهج الحالية للصندوق بشأن الانتقال/التخرج. وترد أدناه مجموعة من التدابير:

(1) سوف تخصص الموارد الأساسية للصندوق، التي تتسم بمستوى عالٍ من التيسيرية، بالكامل (100 في المائة) للبلدان المقترضة منخفضة الدخل/متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.[1] وسوف يستمر التقدم في شروط التمويل مع زيادة نصيب الفرد من دخل البلدان وفقا للنهج المعتمد في فبراير/شباط 2020.

(2) قبل الانتقال/التخرج، تتاح للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا فرصة الوصول إلى الموارد المقترَضة للصندوق. ومن المتوقع أن تعادل هذه الموارد في فترة التجديد الثاني عشر للموارد على الأقل المبلغ المتاح للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، بما يصل إلى 20 في المائة من الموارد الإجمالية.[2]

(3) وقد وُضعت معايير وأطر زمنية واضحة لتحديد النقطة التي تنتقل عندها البلدان من أهلية تلقي الدعم المالي للصندوق. وتشمل المعايير المقترحة – التي تتماشى مع تلك المستخدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى، والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، وإطار الانتقال في الصندوق - الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، والجدارة الائتمانية.[3]

(4) لن تكون البلدان التي يبلغ فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 235 12 دولارا أمريكيا[4] أو أكثر مؤهلة لتلقي تمويل من الصندوق. ويمكن لهذه البلدان الاستمرار في الوصول إلى الخدمات غير المالية للصندوق على أساس استرداد التكاليف بالكامل.

(5) في حال أصبح بلد ما مساهما صافيا في الصندوق، سيتم تأخير انتقاله من أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق.

(6) سيتطلب تطبيق هذه المعايير الاعتراف بأنه يمكن حدوث تحولات عكسية وقد تتطلب درجة من المرونة.

(7) ستبقى الخدمات غير المالية متاحة للدول الأعضاء على أساس استرداد التكاليف بالكامل في حال تم طلبها.

[1] سيتم إدراج الدول الصغيرة (التي لا تقترض بشروط عادية) نظرا إلى وضعها الهش.

[2] سيتم تخصيص مستوى مستهدف بنسبة 20 في المائة من الموارد الإجمالية للصندوق للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في أي وقت من الأوقات.

[3] لقد حدد إطار الانتقال في الصندوق بالفعل هذين المتغيرين كعاملين مهمين في تحديد الانتقال/التخرج.

[4] العتبة تأشيرية وتعكس الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لعام 2016 البالغ 235 12 دولارا أمريكيا والمستخدم حاليا من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تجميعها لقائمة البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية: http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/daclist.htm.

أولا - المقدمة

1- ينطوي الانتقال/التخرج على تغيير في وضع البلد وأهليته للمساعدة من مؤسسة تمويل إنمائية. وهو نتيجة لنجاح تنمية بلد ما، ويُظهر بأن بلدا ما قد تطور بطريقة متسقة مع مهمة المؤسسة وغرضها.

2- ولدى المؤسسات متعددة الأطراف – بما في ذلك المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية – سياسات للانتقال/التخرج تستند إلى معايير محددة تساعد في توجيه الشروط التي تنتقل بموجبها البلدان من الوصول إلى الموارد بشروط تيسيرية إلى شروط أقل تيسيرية. وتعترف معظم السياسات أيضا، صراحة أو ضمنيا، بإمكانية انتقال/تخرج البلدان في نهاية المطاف من أهلية تلقى المساعدة المالية بالكامل.

3- خلال الدورة الأولى لهيئة لمشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أعربت الدول الأعضاء عن وجهات نظر مختلفة بشأن موضوع الانتقال/التخرج. وخلص رئيس هيئة المشاورات إلى أن الإدارة ستقوم بإعداد ورقة مناقشة تلخص النهج الشامل للانتقال/التخرج لتعزيز الإطار الحالي للصندوق.

4- وتبني ورقة المناقشة هذه على: (1) إطار الانتقال في الصندوق الذي عرض على الدورة الخامسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018،[5] وتتسق مع (2) المبادئ التوجيهية المحدثة لشروط وأوضاع التمويل في الصندوق (النافذة المفعول اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2020). وهي توفر توجيهات محددة بشأن انتقال/تخرج الدول الأعضاء من أهلية الوصول إلى الموارد المالية للصندوق.

5- وتتماشى المقترحات المطروحة مع مبادئ اتفاقية إنشاء الصندوق. كما تعتمد على النُهج المستخدمة من قبل المنظمات الدولية الأخرى في تحديد طرائق الانخراط مع البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية. وهي تركز الموارد الأساسية على أشد البلدان فقرا، وتتيح الوصول إلى الموارد الأخرى (الموارد المقترَضة) للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة قبل الانتقال، وتضع معايير واضحة لانتقال البلدان من أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق. والانتقال/التخرج من أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق لا يعني توقف العلاقة بين الصندوق والدولة العضو، بل ينبغي النظر إليه كمعلم هام واعتراف عام بنجاح المسار الإنمائي للدولة العضو.

6- وتغطي ورقة المناقشة هذه مجالين رئيسيين: (1) الأساس المنطقي للنهج الشامل للوصول إلى الموارد المالية للصندوق؛ (2) مجموعة محدثة من مبادئ وآليات الوصول إلى الموارد المالية للصندوق.

ثانيا - الأساس المنطقي والنهج الشامل المقترح

7- يكمن في صميم مهمة الصندوق مبدأ أن موارد الصندوق متاحة لجميع المقترضين، وإن كانت الأولوية تعطى لأشد البلدان والسكان فقرا. والشمولية مبدأ رئيسي. ولهذا السبب، تنظر استراتيجية تخصيص الموارد في الصندوق في كل من الحاجة والأداء، وتفرّق تيسيرية عرضها المالي استنادا إلى ظروف البلد.

8- وتعترف الإدارة بالحاجة إلى زيادة ترتيب أولويات تخصيص الصندوق لموارده التيسيرية (أي الموارد الأساسية) للبلدان الأشد فقرا، والتي تعاني أيضا من الوصول المحدود إلى الموارد المالية، والقدرات المؤسسية الأكثر محدودية. ويعزَز هذا المفهوم من قبل اتفاقية إنشاء الصندوق[6] التي تنص على أن تخصيص موارده ينبغي أن يضع تركيزا خاصا على احتياجات البلدان منخفضة الدخل، والبلدان التي تتسم بالتعرض المستمر

[5] انظر الوثيقة EB 2018/125/R.7/Rev.1.

[6] المادة 7، البند 1(د)، "يسترشد الصندوق في تخصيص موارده بالأولويتين التاليتين: (1) الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية وتحسين مستوى التغذية لدى أفقر مجموعات السكان في أفقر البلاد التي تعاني من نقص في الأغذية ... استحقاق معونات ... مع التأكيد بوجه خاص على احتياجات البلاد ذات الدخل المنخفض".

للصدمات الخارجية المنشأ، والجدارة الائتمانية المحدودة. وكصندوق أكثر منه مصرفا إنمائيا، يتعين على الصندوق ضمان أن استخدام موارده يعطي الأولوية للبلدان الأشد فقرا واحتياجا.

9- كما تعترف الإدارة بأن الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة العليا ما زالت تواجه تحديات في معالجة جيوب الفقر في المناطق الريفية، وأنه يمكن لتمويل الصندوق، في بعض الحالات، لعب دور هام في مساعدة البلدان على معالجتها. غير أن مستوى تنميتها وجدارتها الائتمانية يتيحا لها الوصول إلى الموارد المالية علاوة على الموارد التيسيرية أو موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، من خلال تعبئة الموارد المحلية والاستثمار الخاص. لذلك من المناسب، مع تنوع مصادر تمويل الصندوق، أن تصل الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى الموارد التي يستقطبها الصندوق (أي الموارد المقترَضة) بأسعار أقل تيسيرية.[7]

10- وبالإضافة إلى الاحتياجات الجارية للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، تعترف الإدارة بالدور الهام الذي تلعبه هذه البلدان في **استدامة** الصندوق و**قدرته التنافسية** من خلال (1) المساهمة في أنشطته وعملياته، بما في ذلك من خلال المساهمات الأساسية لتجديد الموارد؛ (2) تعزيز جودة معدلات كفاية رأس مال الصندوق، والجدارة الائتمانية لحافظة القروض، مما يمكّن الصندوق من استقطاب الموارد المقترَضة؛ (3) المساهمة في برنامج القروض والمنح من خلال التدفقات العائدة، ودعم، من خلال تكاليف اقتراضها، الأسعار التيسيرية التي يمكن للصندوق تقديم الموارد بها للبلدان الأفقر؛ (4) نشر معارفها وخبراتها المتراكمة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى أشكال أخرى من تقاسم المعرفة.

11- وعلاوة على ذلك، من المهم أن نتذكر التزامات الصندوق بخطة عمل أديس أبابا (2015) التي تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع سياسات تسلسلية ومرحلية للانتقال/التخرج. وتؤكد مبادئ خطة العمل على ضرورة اقتران عملية الانتقال/التخرج بالتدابير المناسبة بحيث لا يتم تعريض التقدم الإنمائي للبلد المعني للخطر، وتطبيق مبدأ التدرج لتجنب الانزلاق إلى الوراء أو الإيقاف المفاجئ للتمويل.

12- الانتقال/التخرج معلم رئيسي هام يعترف بتقدّم بلد ما في تحقيق مستوى هام من التنمية. والبلدان التي تنتقل/تتخرج من أهلية الحصول على الدعم المالي للصندوق تبقى شريكة هامة للصندوق، وسوف تشجَّع على المساهمة في حوكمة الصندوق كأعضاء مستمرين. وسيكون بإمكانها أيضا تقاسم المعرفة والخبرة مع الأعضاء الآخرين من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويمكنها، إذا رغبت، مواصلة الاستفادة من الخبرة التقنية للصندوق من خلال الأدوات التي تقدم لجميع الدول الأعضاء المهتمة، مثل المساعدة التقنية مستردة التكاليف.

ثالثا ـ مبادئ وآليات الوصول إلى الموارد المالية للصندوق

13- يبني نهج الصندوق الشامل للانتقال/التخرج على الممارسة المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة المماثلة، مع الاعتراف في نفس الوقت بأن الصندوق صندوق إنمائي وليس مصرفا إنمائيا.

14- وتقترح الإدارة البناء على الإجراءات القائمة في الصندوق بشأن الانتقال بين شروط الإقراض لتحديد الوصول **إلى الأنواع المختلفة من الموارد المالية المتاحة من الصندوق** (الموارد الأساسية والمقترَضة). وفي حين أن البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ستستمر في الوصول إلى الموارد الأساسية، المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشروط تتسق مع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، والجدارة الائتمانية، ستتوفر للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا فرصة الوصول فقط إلى الموارد المقترَضة من خلال آلية سيتم وضعها بالاتفاق مع المجلس التنفيذي.

[7] انظر الملحق الأول من أجل تعريف للموارد المقترَضة.

15- وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر الإدارة **معايير، ومعالم رئيسية، وأطرا زمنية واضحة لانتقال/تخرج البلدان لمتوسطة الدخل من الشريحة العليا من أهلية الوصول إلى الموارد المقترَضة للصندوق** إذا اختارت ألا تصبح مساهِمة صافية في الصندوق.

16- وأخيرا، يقترح الصندوق تحديث المبادئ التي يستند إليها الانتقال/التخرج. ويلتزم إطار الانتقال في الصندوق الحالي بالتمسك بمبادئ **القدرة على التنبؤ، والشفافية، والاستدامة**. وتقترح الإدارة **المرونة** كمبدأ إضافي للانتقال/التخرج.

17- وتعكس إضافة المرونة الحاجة إلى الاعتراف بأنه يمكن للبلدان أن تعاني من الركود أو التراجع (التحول العكسي) بسبب تعرضها لصدمات خارجية أو بسبب ضعف السياسات الاقتصادية. وسيكون التطبيق المرن للمعايير تحت هذه الظروف أحد مبادئ سياسة الانتقال في الصندوق، بما يتماشى مع سياسات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ألف ـ الآليات المحدّثة للوصول إلى الموارد المالية للصندوق

18- **الوصول إلى الموارد الأساسية**. يقترح الصندوق أن تخصص الموارد الأساسية، التي تتسم بمستوى قوي من التيسيرية، بالكامل (100 في المائة) للبلدان المقترضة منخفضة الدخل/متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وتوجد أحكام خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو البلدان التي تعاني من أوضاع هشة المؤهلة للحصول على موارد تيسيرية.[8] وسيستمر توجيه التباين في مستوى تيسيرية الموارد الأساسية المقدمة بموجب سياسات الصندوق الحالية للانتقال من الموارد بشروط تيسيرية للغاية وشبه تيسيرية إلى الموارد بشروط عادية، بما في ذلك تلك المقدمة بشروط مختلطة (ما يسمى بـ "بلدان الفجوة" لدى المؤسسة الدولية للتنمية).

19- **وصول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى الموارد المقترَضة للصندوق.** تقترح إدارة الصندوق ألا تحصل البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بعد الآن على الموارد الأساسية بل على الموارد المقترَضة بدلا من ذلك. ويتوقع أن يكون تخصيص مثل هذه الموارد موجّها بالطلب، وسيتم تقييم الأهلية على أساس الفعالية الإنمائية والجدارة الائتمانية. وسيتم عرض مقترح مفصل عن مبادئ تخصيص الموارد المقترَضة على المجلس التنفيذي للصندوق.[9]

20- **تسعير الموارد المقترَضة**. سيستمر مستوى تيسيرية الموارد المقترَضة المقدمة في عكس التسعير المستند إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد للمقترض، مع الأخذ في الاعتبار الهشاشة والجوانب الانتقالية. ومن أجل عكس الأوضاع الاقتصادية المتنوعة للمقترضين من الصندوق، يتسم النهج المقترح بتباين التسعير، المنفذ من خلال زيادة التباين في أقساط الاستحقاق والفوارق بين فئات المقترضين، مع دفع البلدان منخفضة الدخل أقل بقليل، ودفع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أكثر بقليل. وبهذه الطريقة، ستدعم البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأسعار التيسيرية المتاحة للبلدان الأفقر، بينما تضمن أن التسعير سيبقى تنافسيا بالمقارنة مع خيارات التمويل في السوق (مثل إصدار السندات).

21- سيتم تقييم أهلية بلد ما للوصول إلى الموارد الأساسية أو المقترَضة قبل بداية كل فترة تجديد موارد. ومن أجل ضمان القدرة على التنبؤ بعرض الصندوق، سيتم عكس أي تغيير في وضع الدخل إلى فئة أعلى خلال دورة تجديد الموارد في بداية الدورة التالية. ويمكن للصندوق النظر في أي تحول معاكس خلال دورة تجديد الموارد من بداية السنة المالية التالية.

[8] كما هي محددة في سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

[9] كما يمكن أن تُظهر البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي لا تعاني من مديونية حرجة أو مديونية حرجة مرتفعة حاجة للموارد المقترَضة.

22- وتقترح الإدارة أن **تبقى** الحصة المخصصة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من الموارد الإجمالية في فترة التجديد الثاني عشر للموارد **على الأقل كالحصة المتوفرة في التجديد الحادي عشر للموارد**. وإضافة إلى ذلك، سوف تزداد الموارد الإجمالية المتاحة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وفقا لاقتراض الصندوق، مع حد أقصى يصل إلى 20 في المائة من الموارد الإجمالية للصندوق. ويضمن المظروف الشامل للموارد هذا أنه مع انتقال بلدان جديدة إلى وضع البلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، وانتقال/تخرج بلدان أخرى متوسطة الدخل من الشريحة العليا من أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق ستكون هناك موارد كافية لتلبية احتياجات جميع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.[10]

23- **الانتقال/التخرج من أهلية الوصول إلى تمويل الصندوق**. يقترح الصندوق أيضا وضع معايير ومؤشرات محددة زمنيا لانتقال/تخرج الأعضاء من أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق. وسوف تستخدم هذه المعايير إذا اختار بلد ما ألا يصبح مساهما صافيا في موارد الصندوق.

24- والمعيار الرئيسي الذي سيستخدم لتحديد بداية عملية الانتقال/التخرج هو تحقيق دخل مناقشة التخرج كما يحدده البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي هو مؤشر بديل للوصول إلى رأس المال الكافي والمؤسسات القوية.[11]

25- والبلدان التي تصل إلى دخل مناقشة التخرج ستحصل على فترة زمنية ثابتة – يقترح أن تكون **ست سنوات أو دورتين من دورات تجديد موارد الصندوق** – للانتقال/ التخرج من مرحلة أهلية الاستفادة من الدعم المالي للصندوق أو لتصبح **مساهِمة صافية** في الصندوق. وأية تحولات عكسية في الدخل بموجب دخل مناقشة التخرج خلال فترة الانتقال هذه ستؤخر المناقشات بشأن الانتقال/التخرج.

26- وخلال ذلك الوقت، سيتم إلغاء الوصول إلى موارد الصندوق تدريجيا، مع تخفيض حجم الإقراض و/أو تشديد الشروط.[12] ومتى تم الإيفاء بالشروط المذكورة أعلاه، وبعد المناقشات مع الدولة العضو، ستقدم إدارة الصندوق "قرار التخرج" للمجلس التنفيذي للعلم.

[10] حاليا، يصنف 60 بلدا كبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وفقا للبنك الدولي. وتحدث هذه القائمة كل سنة. وفي يونيو/حزيران 2019، على سبيل المثال، أعيد تصنيف أربعة بلدان كبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وثلاثة بلدان كبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

[11] تم تحديد دخل مناقشة التخرج لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1 يوليو/تموز 2019 بمبلغ 975 6 دولارا أمريكيا للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد. واعتبارا من أبريل/نيسان 2020، كانت البلدان المقترضة من الصندوق التي تجاوز الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيها هذا المستوى هي: الأرجنتين، والبرازيل، والصين، وكوبا، وملديف، والمكسيك، والجبل الأسود، ولبنان، وتركيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

[12] سيكون خط الأساس للمقارنة إجمالي المخصصات (الموارد الأساسية والمقترَضة) التي اقترضتها الدول الأعضاء في أحدث فترة لتجديد الموارد.

الشكل 1

عملية الانتقال/التخرج

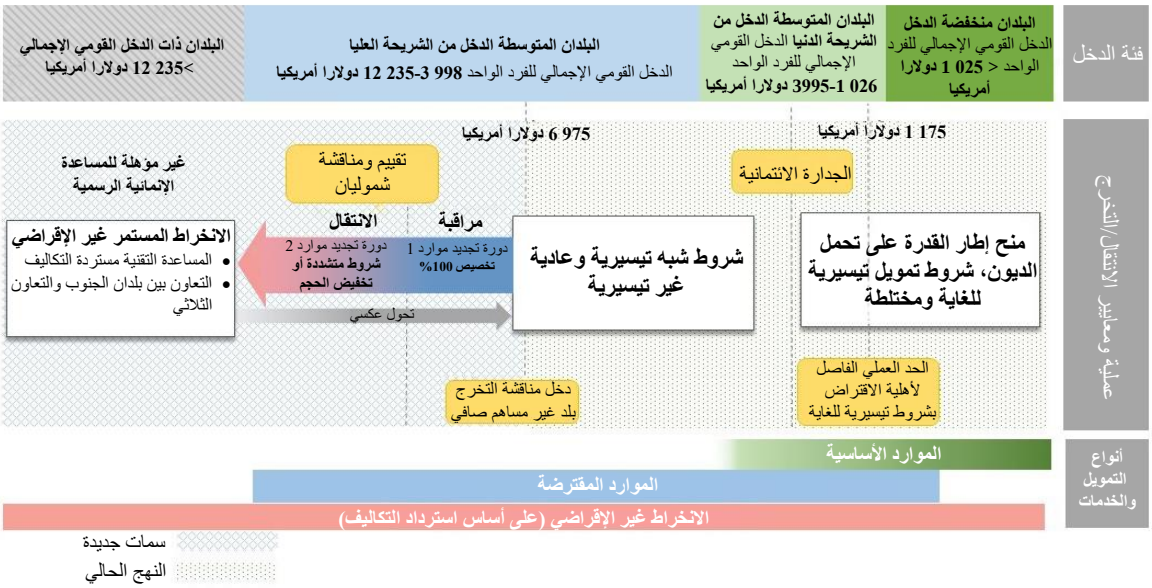

27- الانتقال/التخرج معلم رئيسي هام، ويمكن أن يكون له تأثير ذات إشارات إيجابية ييسر الوصول إلى التمويل من أجل التنمية المستدامة (أي من خلال زيادة الوصول إلى الدائنين الدوليين من القطاع الخاص). غير أن المؤشرات الإنمائية والجدارة الائتمانية للبلد سيتم تقييمهما ورصدهما بعناية حيث أنه يمكن للبلدان أن تشهد ركودا أو تراجعا (تحولا عكسيا) بسبب التعرض للصدمات الخارجية أو بسبب ضعف السياسات الاقتصادية.

28- وفي حال شهد بلد ما تحولا عكسيا في أحد المعايير المذكورة أعلاه (أي هبوطا في الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بموجب دخل مناقشة التخرج) بعد أن يكون قد انتقل/تخرج من مرحلة أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق، يمكن أن يكون مؤهلا للوصول إلى الموارد المالية للصندوق مرة أخرى بعد فترة تقييم، بموافقة من المجلس التنفيذي.

29- وسوف تقوم الإدارة بإبلاغ المجلس التنفيذي بصورة منتظمة عن البلدان التي يحتمل أن تنتقل/تتخرج من مرحلة أهلية تلقي الدعم المالي من الصندوق. وسوف تقدم للمجلس التنفيذي تحديثات عن المناقشات مع الدول الأعضاء في وثائق رسمية (مثلا برامج الفرص الاستراتيجية القطرية).

30- وأخيرا، يقترح أن تكون البلدان التي يبلغ فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أقل من 235 12 دولارا أمريكيا هي المؤهلة فقط للوصول إلى تمويل الصندوق. ويمكن للبلدان التي تتجاوز هذا المستوى الاستمرار في الوصول إلى الخدمات غير المالية للصندوق على أساس استرداد التكاليف بالكامل.

باء - استمرار الانخراط من غير موارد مالية

31- والانتقال/التخرج من مرحلة أهلية تلقي الموارد المالية من الصندوق لا يعني توقف علاقة البلد مع الصندوق. وستستمر الدول الأعضاء في الحصول على فرص للانخراط مع الصندوق، أبرزها من خلال المشاركة بنشاط في حوكمة الصندوق كبلدان وصلت إلى مستوى هام من التنمية، ومن المحتمل كمساهمين في الصندوق. وستُشجع الدول الأعضاء على المساهمة في المناقشات السياساتية وتبادل المعرفة.

32- وفي حال سعت الدول الأعضاء إلى الاستفادة من الخبرة التقنية للصندوق، أو إتاحة خبرتها للأعضاء المقترضين الآخرين، ستكون المساعدة التقنية مستردة التكاليف، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

من الجوانب الهامة لشراكتها. والمساعدة التقنية مستردة التكاليف أداة لنقل خبرة الصندوق التشغيلية والسياساتية إلى جميع البلدان التي تطلبها، بما في ذلك تلك التي ليس لديها علاقة إقراضية مع الصندوق. وهي تقدم على أساس استرداد التكاليف بالكامل.

33- والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بُعد متزايد الأهمية لاستراتيجيات التنمية الوطنية، وللصندوق دور حاسم كوسيط للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وسوف يتيح التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للصندوق استقطاب النجاحات والخبرة الإنمائية للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أو البلدان عالية الدخل لدعم البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في نُهجها للتنمية الريفية.

تعاريف

الموارد المقترَضة: هي الأموال التي يقترضها الصندوق من أي مصدر، بما في ذلك القروض الثنائية، والوكالات السيادية، ومستثمري الأثر الاجتماعي، بالإضافة إلى التدفقات العائدة من القروض الممولة من الموارد السابقة الذكر.

الموارد الأساسية: هي أموال تجديد الموارد، والتدفقات العائدة من القروض بشروط تيسيرية، والقروض بشروط تيسيرية (مثل قروض الشركاء الميسّرة).

المقترضون ذوو الجدارة الائتمانية: هم المقترضون المؤهلون للحصول على قروض الصندوق بشروط عادية، بما يتماشى مع التعريف المستخدم لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الانتقال/التخرج: عملية يتقدم فيها بلد ما خلال تنميته عبر شروط الإقراض وفئات الدخل إلى أن يتوقف في نهاية المطاف عن الوصول إلى الموارد المالية للصندوق.

المساهم الصافي: هو البلد الذي تتجاوز مساهماته خلال فترة تجديد موارد ما القيمة الاسمية لاقتراضه من الصندوق.

أطر الانتقال وسياسات التخرج لدى المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

1- أجرى الصندوق عملية مقارنة بشأن سياسات الانتقال والتخرج للمؤسسات المالية الدولية ذات نماذج العمل المماثلة ولوكالتين من وكالات الأمم المتحدة. وتبرز من هذا التحليل عدة سمات رئيسية يمكن أن تستنير بها ممارسة الصندوق (انظر الجدول أدناه).

المؤسسة	*معايير الأهلية*	*سياسة انتقال صريحة في المواثيق*	*معايير الانتقال*
المؤسسة الدولية للتنمية	• الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد < الحد الفاصل المعمول به (حاليا 175 1 دولارا أمريكيا) • انعدام الجدارة الائتمانية (تحليلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	نعم	استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية، تنتقل البلدان من شروط الإقراض الأكثر تيسيرية إلى الشروط الأقل تيسيرية ثم إلى شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقط • الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أعلى من دخل مناقشة التخرج • الجدارة الائتمانية
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	التخرج من وضع المؤسسة الدولية للتنمية إلى وضع البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقط	نعم	• مستوى التنمية حسب المؤسسات الاقتصادية الرئيسية • القدرة على الحفاظ على التنمية طويلة الأجل دون اللجوء إلى تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير • التنمية المؤسسية • مقاييس الضعف الاقتصادي
صندوق التنمية الآسيوي	• مماثلة للمؤسسة الدولية للتنمية: الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد < الحد الفاصل المعمول به (حاليا 175 1 دولارا أمريكيا) • انعدام الجدارة الائتمانية (تحليلات صندوق التنمية الآسيوي)	نعم	استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية، تنتقل البلدان من شروط الإقراض الأكثر تيسيرية إلى الشروط الأقل تيسيرية: المجموعة ألف: منح صندوق التنمية الآسيوي وموارد تيسيرية المجموعة باء: موارد تيسيرية وعادية (موارد رأسمالية عادية) المجموعة جيم: موارد رأسمالية عادية فقط
مصرف التنمية الآسيوي	التخرج إلى المجموعة جيم (أعلاه)	نعم	• الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أعلى من دخل مناقشة التخرج (وفقا للبنك الدولي) • توافر تدفقات رأسمالية تجارية بشروط معقولة • تحقيق مستوى معين من التنمية من قبل مؤسسات اقتصادية واجتماعية رئيسية
صندوق التنمية الأفريقي	• مماثلة للمؤسسة الدولية للتنمية: الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد < الحد الفاصل المعمول به (حاليا 175 1 دولارا أمريكيا) • انعدام الجدارة الائتمانية (تحليلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	نعم	استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية، تنتقل البلدان من شروط الإقراض الأكثر تيسيرية إلى الشروط الأقل تيسيرية: المجموعة ألف: موارد صندوق التنمية الأفريقي فقط المجموعة باء: بلدان الشروط المختلطة – من كل من صندوق التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي المجموعة جيم: موارد مصرف التنمية الأفريقي فقط
مصرف التنمية الأفريقي	التخرج إلى المجموعة جيم (أعلاه)	كلا	لا ينطبق
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	• الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أقل من عتبة 919 2 دولارا أمريكيا بأسعار عام 2017 • جدارة ائتمانية غير كافية للاقتراض بنسبة 100 في المائة بشروط رأسمالية عادية، كما هو مبين في درجة البلد على مؤشر الجدارة الائتمانية التوليفي	كلا	لا ينطبق
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	• الوجود في بلد للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير عمليات فيه • التمتع بآفاق تجارية قوية • الانطواء على مساهمات رأسمالية كبيرة نقدية أو عينية من راعي المشروع	كلا	رصد مؤشرات الانتقال لتقييم ما يلي: • إذا كانت جميع عمليات الانتقال ذات الصلة قد استكملت • عدم وجود أي حاجة للاقتراض من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير • ما إذا تم ضمان استثمارات المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بالسندات بالكامل

المؤسسة	*معايير الأهلية*	*سياسة انتقال صريحة في المواثيق*	*معايير الانتقال*
	• إفادة الاقتصاد المحلي والمساعدة في تنمية القطاع الخاص للإيفاء بالمعايير المصرفية والبيئية		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	• متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لمدة أربع سنوات < عتبة البلد المساهم الصافي المحددة (660 6 دولارا أمريكيا للفترة 2018-2021)	كلا	• متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لمدة أربع سنوات > عتبة البلد المساهم الصافي • نظام تحديث كل سنتين (منتصف الفترة البرامجية) حيث تعتبر البلدان التي تعبر عتبة البلد المساهم الصافي بلدانا مساهمة صافية في مرحلة انتقال لفترة سنتين قبل أن تتوقف عن تلقي المساعدة، إذا بقيت أعلى من العتبات
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	• تصنف على أنها أقل البلدان نمواً وفقا لتصنيف الأمم المتحدة ○ متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لمدة ثلاث سنوات < العتبة المحددة (230 1 دولارا أمريكيا في الاستعراض ثلاثي السنوات في 2018) ○ مؤشر الأصول البشرية ○ مؤشر الضعف الاقتصادي	كلا	• لم يصنف كبلد منخفض الدخل لأكثر من ثلاث سنوات • ما زال يمكن تقديم التمويل لسنتين أخرتين على أساس تقاسم التكاليف بنسبة 50/50 إما مع الحكومة أو طرف ثالث، حتى انتهاء التمويل

موجز عن الاجتماع غير الرسمي بشأن الانتقال/التخرج

11 مايو/أيار 2020

1- **الخلفية.** أثيرت مسألة الانتقال/التخرج أثناء الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المعقودة في فبراير/شباط 2020، وتم الإعراب عن مجموعة من الآراء. واتُفق خلال الاجتماع على أن تقوم الإدارة بإعداد ورقة تحدد الخيارات المتاحة للمضي قدما. وستتم مناقشة الورقة في اجتماع غير رسمي مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الصندوق، ثم ستُعرض على الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جنبا إلى جنب مع مذكرة توجز النقاط الرئيسية الناشئة عن الاجتماع غير الرسمي (على النحو الوارد في هذه الوثيقة).

2- **موجز المناقشات.** التقى ممثلو الدول الأعضاء من 54 بلدا وإدارة الصندوق والموظفون افتراضيا يوم الاثنين 11 مايو/أيار 2020 لعقد اجتماع غير رسمي من أجل مناقشة مسألة الانتقال/التخرج. ومع التسليم بتعقيد هذه المسألة وحساسيتها، سلطت إدارة الصندوق الضوء على أهمية تناولها والعمل نحو التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء يحدد اتجاها واضحا طويل الأجل للصندوق ويؤدي إلى أفضل نتيجة ممكنة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

3- وأشارت الإدارة إلى أن الغرض من الاجتماع غير الرسمي هو تيسير إجراء تبادل أولي للآراء بين الدول الأعضاء بشأن مجموعة من المبادئ الشاملة التي يمكن أن ترتكز عليها المناقشة المتعلقة بنهج الصندوق إزاء الانتقال/التخرج في المستقبل كجزء من عملية مشاورات تجديد الموارد. ويمكن وضع التفاصيل على أساس هذه المبادئ بمجرد الاتفاق عليها.

4- وسلطت الإدارة الضوء على **الركائز الأربعة الرئيسية للمقترحات** الواردة في ورقة المناقشة:

(1) **توزيع الموارد المالية للصندوق.** ستخصص الموارد الأساسية للصندوق، التي تتسم بمستوى مرتفع من التيسيرية، بالكامل (100 في المائة) للبلدان منخفضة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مع وجود مخصصات للدول الصغيرة (بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية) والبلدان ذات الأوضاع الهشة. كما ستُخصص الموارد المقترضة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، بالإضافة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا القادرة على استيعاب موارد إضافية بشروط عادية دون خلق أعباء ديون لا يمكن تحملها. وسيتمثل الهدف في تخصيص ما يصل إلى 20 في المائة كحد أقصى من إجمالي الموارد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، مقارنة بنسبة 11 في المائة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسيُعرض المقترح المفصل المتعلق بمبادئ تخصيص الموارد المقترضة على المجلس التنفيذي للصندوق خلال عام 2020.

(2) **مسار الانتقال للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تصل إلى الدخل الذي يؤدي إلى إجراء مناقشة التخرج.** ستوضع عوامل تحفيزية وعمليات محددة للأعضاء للانتقال/التخرج من الدعم المالي للصندوق، حيث سيجري استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يستخدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير باعتباره الدخل المقترح الذي يؤدي إلى إجراء مناقشة التخرج بوصفه المعيار الرئيسي. وستنتقل/تتخرج البلدان التي تستوفي هذا المعيار من إطار الدعم المالي للصندوق على مدى دورتين من دورات تجديد الموارد (ست سنوات) ما لم تختر أن تصبح مساهما صافيا (يُعرّف المساهم الصافي بأنه مساهم يقدم مساهمات أكبر من القيمة الاسمية للاقتراض خلال فترة تجديد موارد معينة). وفي الحالة الأخيرة، يمكن أن يواصل البلد الحصول على تمويل الصندوق (من الموارد المقترضة) حتى الوصول إلى وضع الدخل المرتفع/غير المؤهل للمساعدة الإنمائية الرسمية، طالما ظل من المساهمين الصافيين في الصندوق.

(3) **استثناءات للبلدان التي تواجه تراجعا اقتصاديا.** سيتضمن هذا النهج مرونة تتيح العودة إلى شروط الاقتراض الأصلية للبلدان التي تشهد انخفاضا في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

(4) **شروط التمويل.** سيواصل الصندوق تطبيق التسعير المتفاوت استنادا إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للمقترض، مع مراعاة جوانب الهشاشة وعملية الانتقال. وسيعكس التسعير المتباين المزيد من الاختلاف في أقساط الاستحقاق وفي فروق العائد بين فئات المقترضين، حيث ستدفع البلدان منخفضة الدخل أقل قليلا وستدفع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أكثر قليلا و/أو سيكون لها آجال استحقاق أقصر. وبهذه الطريقة، ستدعم البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأسعار الميسرة المتاحة للدول الفقيرة مع ضمان أن يبقى التسعير تنافسيا مقابل خيارات التمويل المتاحة في السوق (مثل إصدار السندات). وبالإضافة إلى ذلك، يأخذ النهج المقترح في الاعتبار الاستدامة المالية للصندوق.

5- ووافق عدد من المشاركين على أن الورقة التي أعدتها الإدارة توفر نقطة بداية مفيدة للمناقشة الحساسة، وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقة موحدة للمضي قدما. غير أن بعض المشاركين الأخرين رأوا أن الورقة كانت غير متوازنة، ولا تعكس مبدأ العالمية، وتحتوي على بعض العناصر التي سيكون من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. كما أعرب عدد من المشاركين عن قلقهم بشأن توقيت المناقشة، الذي يجري في وقت يتسم بعدم اليقين الاقتصادي الكبير لجميع الدول الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19. وأشار مشاركون آخرون إلى أن الأزمة تفرض طلبات إضافية على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يجعل ضمان تركيز الموارد الأساسية المحدودة على أفقر البلدان أكثر أهمية.

6- وفيما يتعلق بالركائز الأربعة المذكورة أعلاه، أثيرت النقاط التالية:

(1) **توزيع الموارد المالية للصندوق.** كان هناك اعتراف عام بأن تخصيص الموارد الأساسية للصندوق ينبغي أن يعطي الأولوية لأفقر البلدان. وأيد معظم المشاركين على نطاق واسع مقترح تخصيص التمويل الأساسي للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (وكذلك الدول الصغيرة والبلدان ذات الأوضاع الهشة) وتمويل الإقراض إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من خلال الموارد المقترضة أساسا. وأشير إلى أن ذلك سيتماشى مع تحديد الأولويات المنصوص عليه في اتفاقية إنشاء الصندوق. وسلط عدد من المشاركين الضوء على أن ذلك سيعزز أيضا قدرتهم على توضيح أهمية زيادة المساهمات في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. غير أن بعض المشاركين الآخرين اعترضوا على المقترح وفضلوا الإبقاء على التخصيص الحالي للموارد الأساسية الذي تبلغ نسبته 10:90، بما يسلط الضوء على أن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا لديها أيضا جيوب من الفقر الريفي.

وأقر عدد من المشاركين بأن التحول إلى تخصيص بنسبة 0:100، قبل توفير مزيد من الضمان بشأن قدرة الصندوق على تعبئة الموارد المقترضة الكافية بأسعار تنافسية، سيؤدي إلى حالة من عدم اليقين بالنسبة إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المتأثرة. وأشارت الإدارة إلى أن مقترحها الحالي يضمن أن تحصل البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على نفس مستوى الموارد على الأقل الذي حصلت عليه في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، مع إمكانية وجود زيادة تصل إلى 20 في المائة من إجمالي الموارد، شريطة تعبئة أموال كافية للموارد الأساسية والمقترضة. وسيتم توسيع نطاق هذه العملية في السيناريوهات المالية التي ستُعرض على هيئة المشاورات.

وطلب المشاركون تفاصيل إضافية عن كيفية عمل آلية الموارد المقترضة في الممارسة العملية، ولا سيما المبادئ التي ستستند إليها وشروط التمويل المطبقة على هذه الموارد المقترضة. وأشارت

الإدارة إلى أن الموارد المقترضة ستُخصص على أساس الطلب، مع مراعاة الجدارة الائتمانية للبلد (وضمان ألا يؤدي الحصول على موارد إضافية إلى عبء مالي إضافي لا يمكن تحمله) وإعطاء الأولوية للمشروعات ذات أعلى فعالية إنمائية متوقعة. وستوضح هذه المبادئ بمزيد من التفصيل وسيجري عرضها على الهيئات الرئاسية للصندوق لاتخاذ قرار بشأنها في الأشهر المقبلة.

(2) **مسار الانتقال للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تصل إلى الدخل الذي يؤدي إلى إجراء مناقشة التخرج.** كان هناك دعم للجهود التي تبذلها الإدارة للاستفادة من أفضل ممارسات المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحديد معايير الانتقال/التخرج. غير أن العديد من المشاركين اقترحوا إدراج مؤشرات إضافية تُستخدم حاليا في مصارف إنمائية أخرى متعددة الأطراف وذات صلة بمهمة الصندوق (مثل القدرة المؤسسية، والوصول إلى الأسواق، والفقر الريفي)، بدلا من الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقط.

وطلب عدد من المشاركين توضيحا بشأن ما إذا كان التخرج سيكون طوعيا أو إلزاميا، مشيرين إلى أن المؤسسات المالية الدولية عادة ما يكون لديها عمليات تخرج مرنة، وشككت عموما في مقترح التخرج الإلزامي.

واختلفت الآراء فيما يتعلق بالتوقيت المقترح للانتقال/التخرج. فقد رأى عدد من المشاركين أن ست سنوات ستوفر إطارا زمنيا ملائما لعملية الانتقال؛ ورأى آخرون أن هذه المدة قصيرة للغاية وأنه لا ينبغي تحديد التوقيت في هذه المرحلة؛ وذكر مشاركون آخرون أن الإطار الزمني البالغ ست سنوات طويل للغاية.

أما بالنسبة لمفهوم المساهم الصافي، رأى عدد من المشاركين أن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام وتستحق المزيد من الدراسة ولكنهم طلبوا توضيحات بشأن التعريف الدقيق (بما في ذلك أنواع المساهمات التي يمكن حسابها) والإطار الزمني الذي يمكن أن يواصل خلاله البلد الحصول على الموارد كمساهم صافي.

وعلق آخرون مشيرين إلى أن ذلك قد يكون مطلبا غير واقعي، وقد يُنظر إليه على أنه يعطي لتعبئة الموارد أولوية أعلى من تلك الممنوحة لمبادئ التخرج. وأشارت الإدارة إلى أنه ستجري مواصلة تعريف هذا المفهوم استنادا إلى المناقشات مع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالبلدان مرتفعة الدخل، أشار عدد من المشاركين إلى أن هذه البلدان لديها أيضا جيوب من الفقر الريفي وأنه ينبغي مراعاة متغيرات مختلفة، لا حالة دخلها فحسب، عند تحديد ما إذا كان بإمكانها الحصول من الصندوق على الموارد المقترضة. ومع ذلك، أشار مشاركون آخرون إلى أنه من غير المناسب أن يوفر الصندوق تمويلا للبلدان مرتفعة الدخل وأن هناك حاجة إلى آليات لضمان أن يقتصر تمويل الصندوق على البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

(3) **الاستثناءات للبلدان التي تشهد تراجعا اقتصاديا.** أخذ المشاركون السياق الحالي كمثال على نوع الصدمة الخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى عكس مكاسب التنمية، فاتفقوا عموما على أهمية المرونة في سياق سياسة الانتقال/التخرج. ولوحظ أيضا الاختلاف في الفارق الزمني بين الانتقال/التخرج والاتجاه المعاكس - أي أن الانتقالات الصعودية تحدث في دورة تجديد الموارد التالية بينما يظهر أثر التراجع الاقتصادي في سنة مالية واحدة - وطُلِب أيضا المزيد من التوضيحات بشأن هذا الأساس المنطقي والتوقيت.

(4) **شروط التمويل.** في حين يتقبل عدد من المشاركين تعزيز المبدأ الحالي للتسعير المتباين القائم على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان بالنسبة للقروض المقدمة بشروط عادية، فإنهم يفضلون تشديد الشروط بشكل أسرع للبلدان التي تتجاوز عتبات الدخل الذي يؤدي إلى إجراء

مناقشة التخرج. وأعرب عدد من المشاركين عن رغبتهم في معرفة ما المقصود من البيان الوارد في ورقة المناقشة والذي يفيد بأن "البلدان منخفضة الدخل ستدفع أقل قليلا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ستدفع أكثر قليلا" (الفقرة 20). وأوضحت الإدارة أنه يجري إعداد مقترحات مفصلة وستشمل جوانب مثل تقديم قروض ذات آجال استحقاق أقصر نسبيا إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل لتقليل التيسيرية.

7- وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون مفهوم العالمية، مشيرين إلى التفسيرات المختلفة للمصطلح. فقد فسر عدد من المشاركين العالمية بأنها الحق في الحصول على الموارد المالية بغض النظر عن فئة دخل البلد، في حين ركز مشاركون آخرون على عالمية الالتزام بمهمة الصندوق والانخراط مع المنظمة، سواء كجهات مقترضة و/أو مساهمة. وشدد عدد من المشاركين على أنه ينبغي اعتبار الانتقال/التخرج عملية إيجابية نظرا لأنها تشير إلى تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية وانتقال الدولة العضو من كونها أساسا متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى مقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

8- وفيما يتعلق بالجدول الزمني للمضي قدما، أيد العديد من المشاركين هدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للنهج خلال عام 2020، في إطار عملية هيئة المشاورات، مع إمكانية قيام المجلس التنفيذي بوضع التفاصيل في عام 2021، قبل بدء تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في عام 2022. وبالنسبة لعدد من المشاركين، كان افتقار الصندوق الحالي لسياسة واضحة للتخرج هو مصدر قلق رئيسي يجب تبديده، وليس لتجديد الموارد فقط، ولكن كجزء من إطار السياسة العادي لمؤسسة مالية دولية. ومع ذلك رأى مشاركون آخرون أن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن جميع عناصر المقترح قد يستغرق وقتا. وأقر معظم المشاركين بأنه سيكون من الأفضل الحصول على قدر أكبر من الضمان بشأن إمكانية الاقتراض وعلى المزيد من التفاصيل عن آلية الموارد المقترضة قبل تنفيذ سياسة جديدة.

9- واختتمت الإدارة المناقشة بتوجيه الشكر إلى المشاركين على التبادل المثمر للآراء. وكررت الإدارة أهمية إجراء مثل هذه المناقشات والعمل نحو التوصل إلى حل وسط لضمان أن يتسم التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالقوة. وذكّرت الإدارة المشاركين، كما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الأولى لهيئة المشاورات، بأنه سيتم تقديم نفس ورقة المناقشة المتعلقة بالانتقال/التخرج، إلى جانب موجز لمناقشات الاجتماع غير الرسمي إلى الدورة الثانية لهيئة المشاورات المقرر عقدها في 16-17 يونيو/حزيران. وستكون الدول الأعضاء والإدارة عندئذ في وضع يتيح لها إجراء تقييم وتحديد الخطوات التالية.

ردود الإدارة على التعليقات المكتوبة الواردة من الدول الأعضاء بشأن ورقة مناقشة عن نهج الصندوق الشامل بشأن الانتقال/التخرج والأسئلة التي تم طرحها خلال الاجتماع غير الرسمي

أولا - ردود الإدارة على التعليقات المكتوبة الواردة على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء

ألف - تعليقات إثيوبيا

-1 **تعرب إثيوبيا عن تقديرها لطرح الصندوق لنهجه الشامل بشأن الانتقال للمناقشة مع الدول الأعضاء. تسعى المساعدة المالية التي يقدمها الصندوق إلى تحفيز التقدم القطري والعالمي للسكان الريفيين من أجل التغلب على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد مدّ الصندوق بالفعل يد المساعدة إلى ملايين الأشخاص، وأخرج أعدادا كبيرة من السكان من حالة الفقر والجوع والبؤس.**

-2 **وسيسمح نهجا الانتقال أو التخرج للصندوق بتقديم مساعدة مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها إلى البلدان منخفضة الدخل للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، نرحب بالنهج الشامل للتخرج الذي يأتي في هذا الوقت الحرج من أزمة اقتصادية وصحية لم يسبق لها مثيل، وسيعزز الاستدامة المالية للصندوق.**

-3 **وقبل كل شيء، ستكون البلدان منخفضة الدخل في أفريقيا هي الضحية الأكبر للأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19، والتي زادت من حدتها هجمات الجراد الصحراوي والفيضانات المتكررة. وبالمثل، تتعرض هذه البلدان لخطر المديونية الحرجة التي تؤثر سلبا على إمكانية حصولها على القروض الثنائية والمتعددة الأطراف. وعلى هذا الصعيد، يسمح النهج الشامل للانتقال للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بالحصول على مساعدة مالية تحفز تحولها الزراعي، والذي يعتبر عماد اقتصادها.**

-4 **وبناء على ذلك، سيعيد النهج الشامل للتخرج البلدان التي انحرفت عن المسار الصحيح الى مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يعد التزاما بضمان التعهد بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.**

-5 **وأخيرا، ندعو جميع أصحاب المصلحة لتعزيز التعاون الذي يسمح للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بالحصول على التحفيز المالي الذي يمكّنها من إنهاء الفقر والجوع، وهما من الأسباب الرئيسية للحلقة المفرغة التي تدور فيها المشاكل العالمية، بدءا من تغيّر المناخ وصولا إلى الهجرة.**

الرد

-6 ترحب الإدارة بتعليقات إثيوبيا على ورقة المناقشة. ويكمن الهدف العام في زيادة برنامج القروض والمنح في الصندوق، وتوسيع نطاق التمويل المتاح للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا، مع التأكد من تواؤم التوزيع مع الولاية الشاملة للصندوق.

باء – تعليقات المملكة المتحدة

-7 **تود المملكة المتحدة أن تشكر الصندوق على ورقة المناقشة المتعلقة بالانتقال/التخرج. ونحن نشدد على الأهمية الحاسمة لمساهمة جميع الدول الأعضاء في ضمان نجاح الصندوق. وعلى مدى السنوات الأخيرة، عمل الصندوق على زيادة قدرته على الاقتراض، مما سمح له بتقديم المزيد لجميع الدول الأعضاء وتركيز الموارد الأساسية على البلدان الأكثر هشاشة والأكثر فقرا والأقل قدرة على التمويل الذاتي. ونحن ندعم الاستخدام الكامل للموارد المقترضة لمواصلة تعزيز انخراط الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا تماشيا مع إطار الانتقال في الصندوق. كما نلاحظ أن نسبة الموارد الإجمالية المخصصة**

للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ستظل على الأقل نفس النسبة التي كانت عليها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

8- **وتذكر الورقة أنه "ستتوفر للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا فرصة الوصول فقط إلى الموارد المقترَضة من خلال آلية سيتم وضعها بالاتفاق مع المجلس التنفيذي.". ونود أن نحصل على مزيد من التفاصيل عن كيفية عمل هذه الآلية؛ وكيف ترتبط بالتصنيف الائتماني للصندوق وتؤثر عليه؛ وعما إذا كان الصندوق سيواصل عمله "بميزانيته العمومية الواحدة".**

9- **ونحن ندرك أنه قد يكون من الصعب تحديد مستوى الاقتراض في هذه المرحلة. غير أننا نتطلع إلى مناقشة المبادئ الشاملة الواردة في الورقة للتوصل إلى اتفاق على الاستعداد لاتخاذ قرار بشأن التفاصيل في العام المقبل، قبل بدء التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في عام 2022. وسيسمح ذلك أيضا للصندوق بتقديم المزيد من المعلومات عن الطريقة التي قد تؤدي بها هذه الآلية إلى زيادة مستويات الاقتراض السيادي، وفقا لعملية التصنيف الائتماني.**

10- **ومع تطور البلدان، من المهم ضمان أن يصمم الصندوق شراكته مع الدول الأعضاء وفقا لذلك وأن يحدد هذا المسار بوضوح. ونحن مهتمون بسماع المزيد عن فكرة المساهم الصافي، إذ يسعى الصندوق إلى زيادة الموارد من الجهات المانحة لتجديد الموارد، وما قد يترتب على ذلك.**

11- **ومن حيث المعايير، يحدد إطار الانتقال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والجدارة الائتمانية (مع التحليل الشامل لنقاط الضعف قصيرة وطويلة الأجل المترتبة على ذلك) باعتبارهما أكثر المؤشرات المتفق عليها على نطاق واسع للانتقال الاقتصادي، ونحن ندعم استمرار استخدام هذين المؤشرين تمشيا مع المؤسسات المالية الأخرى.**

12- **ومن الواضح أن الانتقال/التخرج عملية طويلة جدا تحدث على مدار عدد من السنوات، ولكن سيكون من المفيد مناقشة الجدول الزمني الواسع للصندوق عند الدخول في مناقشات الانتقال/التخرج مع الأعضاء. كما نرحب بزيادة استخدام المساعدة التقنية والاستشارية مستردة التكاليف وعمل الصندوق على ضمان أن يجري استخدام المشروعات التجريبية التي تنطوي على ابتكارات والمنفذة مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بشكل فعال لتقاسم المعرفة وتحقيق فوائد من حيث التعلم للبلدان الأخرى.**

13- **ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى مجموعة الآراء المتعلقة بهذا الموضوع والعمل بشكل وثيق مع الأعضاء الآخرين لتحديد طريقة بناءة للمضي قدما من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وسيساعد ذلك أيضا على تحقيق هدفنا المشترك بين الأعضاء والمتمثل في ضمان نجاح التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والذي سيكون ذا أهمية خاصة في الوقت الذي تتناول فيه المنظمة مسائل رئيسية أخرى، مثل إطار القدرة على تحمل الديون، في هذا الوقت الحرج الذي يحتاج فيه العالم إلى الصندوق أكثر من أي وقت مضى.**

الرد

14- من شأن عملية تصنيف ائتماني ناجحة أن تيسر حصول الصندوق على موارد مقترضة إضافية، كما أنها ستؤثر على التسعير الذي يمرر الصندوق من خلاله تكلفة اقتراضه إلى البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد أن الصندوق سيستمر بميزانيته العمومية الواحدة. وفي الوقت الحالي، وبالاتساق مع ورقة المناقشة، سيتم تخصيص الموارد المقترضة على أساس الطلب، مع أخذ الجدارة الائتمانية للبلد المعني بعين الاعتبار (ضمان ألا يؤدي الحصول على موارد إضافية إلى خلق عبء مالي إضافي لا يمكن تحمله)، وإعطاء الأولوية للمشروعات التي من المتوقع أن تحقق أعلى مستوى من الفعالية الإنمائية.

15- وتُتاح معلومات إضافية حول وضع المساهم الصافي في القسم الثاني أدناه، مع الإشارة إلى أننا نقترح تغييرا في المصطلحات بشكل يسمح بزيادة المساهمات كجزء من التقدم الإنمائي للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

جيم - تعليقات المكسيك

16- **فيما يتعلق بالوثيقة قيد المناقشة، لدي الأسئلة التالية:**

17- **هل يمكنكم توضيح ما إذا كان مقترح التخرج طوعيا أم إلزاميا؟ فالفقرة 26 تشير إلى "مناقشات" مع دولة عضو بعد استيفاء بعض الشروط.**

18- **وفيما يتعلق بالفقرة 14، فإنها تذكر أنه ستتوفر للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا فرصة الوصول فقط إلى الموارد المقترَضة من خلال آلية سيتم وضعها.**

(1) **يرجى توضيح نوع الآلية المتوخاة.**

(2) **إن إنشاء نافذة ثانية أو نظام تخصيص للموارد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، يمثل، في الممارسة العملية، محاولة للوصول إلى شيء مشابه للمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؟ أي: آليتان مختلفتان تابعتان لنفس المؤسسة، ولكن العمل مع بلدان وصلت إلى مستوى مختلف من التنمية؟**

19- **وتتحدث الفقرة 20 عن التسعير المتفاوت.**

(1) **ما سيكون الفرق، بنقاط الأساس، بين سعر الفائدة العادي الحالي وسعر الفائدة المقترح، حيث تذكر الفقرة أن "البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ستدفع أكثر قليلا".**

(2) **ما هي حساباتكم لأسعار الفائدة "الأعلى قليلا" مقابل التصنيفات الائتمانية المختلفة التي قد يحصل عليها الصندوق.**

20- **وتشير الفقرة 28 إلى أنه إذا تخرج أحد البلدان ثم عانى من تحول عكسي، فقد "يكون مؤهلا" للحصول على الموارد المالية للصندوق بعد "فترة تقييم". يرجى تقديم مزيد من المعلومات عن فترة التقييم، حيث أن بعض البلدان التي تعاني من انتكاسة قد تحتاج إلى موارد مالية فورية.**

21- **وتذكر الفقرة 31 أن البلدان يمكن أن تشارك في عمليات تسيير الصندوق بعد التخرج. ففي إطار أي قائمة سيكون ذلك؟**

الرد

22- يبدأ انتقال/تخرج أحد البلدان بوصوله إلى مستوى دخل لمناقشة التخرج في وقت معين. ويشير النهج الوارد في الضميمة الجديدة إلى أن الدول التي بلغت عتبة دخل مناقشة التخرج ستبدأ بحوار ينعكس في برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية. وستتناول هذه المناقشة كل حالة على حدة بشكل يعكس السياق القطري. وخلال هذه العملية، سيتم الاتفاق على المسار المتوقع للبلد، بما في ذلك القدرات المؤسسية والمالية المتوقع توفرها، علاوة على الأنشطة غير الإقراضية (مثل المساعدة التقنية مستردة التكاليف، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي). وحتى عندما ينتقل/يتخرج أحد البلدان من أهلية الحصول على الموارد المالية للصندوق، فإنه يحتفظ بإمكانية الوصول إلى آليات أخرى للانخراط، بما في ذلك المساعدة التقنية مستردة التكاليف والشراكات المعتبرة مع الصندوق كدولة عضو مساهمة. ويتوخى المقترح أن يكون الانتقال/التخرج، أو توقف أهلية الاقتراض من الصندوق، ذو صفة إلزامية بالنسبة للبلدان مرتفعة الدخل/البلدان غير المؤهلة لتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية.

23- وفي الوقت الراهن، وبالتماشي مع الورقة، يتمثل المقترح في إنشاء آلية للموارد المقترضة تقوم بتخصيص هذه الموارد على أساس الطلب، وذلك مع أخذ الجدارة الائتمانية للبلد المعني بعين الاعتبار (ضمان ألا يؤدي الحصول على موارد إضافية إلى خلق عبء مالي إضافي لا يمكن تحمله)، وإعطاء الأولوية للمشروعات التي من المتوقع أن تحقق أعلى مستوى من الفعالية الإنمائية.

24- وستتاح الموارد المقترضة لكل من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ومجموعة مختارة من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تتمتع بالجدارة الائتمانية (على أساس الطلب ولأغراض توسيع النطاق)، على عكس الانقطاع الأشد حدة الذي يتم في المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التنمية الأفريقي/مصرف التنمية الأفريقي، حيث يتم تخصيص موارد اسمية للبلدان من إحدى النافذتين، مع السماح للبلدان المختلطة بالوصل بينهما.

25- ويقترح الصندوق إمكانية وصول البلدان التي انتقلت/تخرجت، وتراجعت بعد ذلك في غضون فترة محددة، إلى الموارد المقترضة مرة أخرى بعد التشاور مع المجلس التنفيذي والحصول على موافقته.

26- وفيما يتعلق بمسألة التسيير، نشير إلى أن المجلس التنفيذي اعتمد، بناء على توصيات مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير، التعاريف الحالية للقوائم بصفتها مبادئ توجيهية، وترك الخيار للدول الأعضاء للانضمام أو الانتقال إلى القائمة التي يتطابق تعريفها مع الخصائص الإفرادية للدولة العضو، بما في ذلك الدول التي لا تصل إلى الموارد المالية للصندوق ولكنها تصل إلى خدماته

27- انظر أيضا الردود على سويسرا الواردة أدناه بشأن التباين في التسعير.

دال – تعليقات سويسرا

28- **بوجه عام، تعرب سويسرا عن تقديرها لإيجاز الوثيقة ودقتها، وترحب بالسعي لتحقيق مواءمة معقولة مع نُهج وسياسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مع مراعاة الخصوصيات الكامنة للصندوق باعتباره صندوقا يركز على رفع القدرات الإنتاجية لفقراء الريف ودخولهم في أقل البلدان نموا.**

29- **معايير التخرج. من المفيد رؤية اعتماد معايير واضحة إلى حد ما للتخرج من فئة إلى أخرى، وينبغي أن تكون فترة السماح التي تبلغ مدتها 6 سنوات (دورتان من دورات تجديد الموارد) كافية جدا لتكيف البلدان التي تخرجت.**

30- **القروض والمنح. إن تقديم القروض إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا كوسيلة لتمويل القروض الميسرة للغاية إلى البلدان منخفضة الدخل يمثل مقترحا مثيرا. غير أننا نرحب بدراسة جدوى يرتكز عليها المفهوم وتوضح كيف ينبغي أن تعمل الآلية في الممارسة العملية ونوع التدفقات المالية التي ستولدها. كما نرحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن مفهوم "المساهم الصافي". فما الذي ينطوي عليه ذلك - هل سيجري العمل به فقط خلال فترة الانتقال التي تبلغ 6 سنوات، وسيصبح المساهمون الصافيون بعد ذلك جهات مانحة، أم أنه يضمن أيضا استمرار الحصول على الائتمان بعد ذلك؟**

31- **كوفيد-19. غني عن القول إننا نمر حاليا بفترة من عدم اليقين الشديد. بيد أنه حتى في الأوقات "العادية"، سيكون من المهم أن يضع الصندوق عددا من السيناريوهات لتوضيح كيفية عمل الانتقال/النهج المقترح في الممارسة العملية عن طريق إعداد نماذج لتأثير العوامل الخارجية المتنوعة والسمات البديلة للآلية في حالة النتائج المحتملة المختلفة. ومن الواضح أن هذا الأمر يصبح أكثر إلحاحا في ضوء التحديات التي تواجهنا بسبب حالة الطوارئ الناشئة عن كوفيد-19. ومع ذلك، على الرغم من أوجه عدم اليقين الكامنة، فإن سويسرا لا تعتقد أن تأجيل المناقشة المتعمقة لنُهج التخرج سيكون مفيدا، لأن الأشهر القادمة لن تحقق المزيد من اليقين إلا بشكل طفيف.**

الرد

32- تتحرى الإدارة حاليا نهجا محدثا للتباين في شروط التمويل للموارد المقترضة. وستتم إحالة هذا النهج إلى الهيئات الرئاسية في الوقت المناسب.

33- وفي تحديد السمات المقترحة لشروط التمويل بالموارد المقترضة، سيواصل الصندوق عكس التسعير المتباين بالاستناد إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للجهة المقترضة، مع مراعاة الهشاشة والجوانب الانتقالية. وسيعكس التسعير المتباين تزايد التباين في أقساط الاستحقاق والفوارق بين فئات الجهات المقترضة، حيث تدفع البلدان التي تصل إلى دخل مناقشة التخرج فرقا أعلى بقليل. وبالنظر إلى المستوى العالي من التيسيرية المتضمنة في آجال الاستحقاق الأطول للقروض الحالية المقدمة بشروط عادية،[13] فمن المقترح حصول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على القروض بشروط عادية فقط وآجال استحقاق أقصر. وهذا يعني عمليا حصول البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على قروض بمستوى أعلى من التيسيرية بالمقارنة مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وذلك بالاتساق مع المرحلة الإنمائية وفئة الدخل.

34- وبالإضافة إلى ذلك، يأخذ النهج المقترح الاستدامة المالية للصندوق بعين الاعتبار.

35- ويجب أن يكون أي اقتراض مستداما ماليا بحيث تسمح القروض الممولة من هذا الدين، من حيث المبدأ، بسداد ذلك الدين دون الاعتماد على الموارد الأساسية للصندوق.

هاء – تعليقات الصين

36- **فيما يتعلق بالمناقشة المقترحة لسياسة الانتقال/التخرج في الصندوق، تود الصين أن تقدم مزيدا من المعلومات عن الآراء ذات الصلة على النحو التالي:**

37- **أولا، ينبغي أن تكون سياسة الانتقال/التخرج متسقة مع اتفاقية إنشاء الصندوق ومهمته. وكما تذكر الوثيقة القانونية المشار إليها أعلاه بوضوح شديد، "هدف الصندوق هو تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية.". ونظرا لأن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا لا تزال بلدانا نامية وبها 22 في المائة من فقراء الريف في العالم، فينبغي بالتأكيد أن يدعمها الصندوق ووكالات التنمية متعددة الأطراف الأخرى من خلال توفير موارد مالية فضلا عن الخدمات المعرفية، وإذا أجبرت على التخرج من الصندوق، فهذا يعني استبعاد خُمس فقراء الريف في العالم من الدعم الذي يقدمه الصندوق، مما يمكن أن يقوض دور الصندوق في المجتمع الدولي العامل على الحد من الفقر. وتعمل سياسة التخرج الطوعي الحالية بشكل جيد للغاية وينبغي الاحتفاظ بها دون تغيير.**

38- **وثانيا، في حالة تغيير السياسة، ينبغي أن تتبع الممارسات الدولية الشائعة السائدة وألا تتجاوزها. ففي الوقت الحاضر، ليس لدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة سياسة بشأن التخرج، وتتسم سياسات المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي بالمرونة وتستند إلى مبدأ طوعي وتوافق في الآراء. وليس لديها جدول زمني صارم وتراعي مؤشرات مختلفة، مثل قدرة التسيير والتطوير المؤسسي. وعلى النقيض، تفتقر السياسة المقترحة للمناقشة إلى المرونة ولا تراعي على النحو الواجب أوضاع الدول الأعضاء النامية. ويُقترح حذف الجدول الزمني وإضافة المزيد من المؤشرات المناسبة.**

39- **وثالثا، ينبغي أن تتبع عملية صياغة السياسة الجديدة نهجا يقوم على توافق الآراء. ولضمان أن يكون بوسع السياسة تبديد شواغل جميع الأطراف المعنية، من الضروري إجراء مناقشة واستشارة كاملتين.**

[13] يمكن أن يكون للقروض الحالية المقدمة بشروط عادية أجل استحقاق أقصى يصل إلى 35 عاما وفترة سماح تعادل 10 سنوات دون تجاوز متوسط أجل استحقاق يعادل 20 عاما.

ويجب أن يتجنب الصندوق وضع سياسة لا تحظى بتوافق الآراء، نظرا لآثارها الضارة على تضامن الدول الأعضاء.

40- **ورابعا، توافق الصين على أن يخصص الصندوق المزيد من الموارد الميسرة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، لأن التعاون مع البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ومع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مفيد لجميع الأطراف ومحصلته غير صفرية. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الأقوى مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا يتسم بأهمية كبيرة في التدفقات العائدة للصندوق واستدامته المالية وتصنيفه الائتماني وأثره المؤسسي، مما سيعزز قدرة الصندوق على خدمة البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بشكل أفضل.**

41- **وأخيرا وليس آخرا، للوفاء بمهمة الصندوق بنجاح، تتمثل الطريقة الأساسية في أن يكون الصندوق أكبر وأفضل وأكثر ذكاء، بدلا من التخرج الإلزامي للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من الصندوق دون وجود توافق في الآراء. وترحب الصين بإنشاء نافذة للاقتراض لتنويع موارد التمويل. وإذا كان هناك إطار شامل لضمان حقوق اقتراض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن الصين منفتحة لمناقشة نسبة التخصيص. وقبل أن تعمل نافذة الاقتراض، ستصر الصين على تطبيق نسبة التخصيص التي توافق عليها الدول الأعضاء.**

الرد

42- تقر الإدارة بوجود جيوب كبيرة من الفقر الريفي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وباضطلاع جميع الدول الأعضاء بدور هام في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف الإدارة في ورقة المناقشة بالمساهمة الهامة التي تقدمها البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا للاستدامة المالية للصندوق.

43- وقدمت الإدارة مقارنة لسياسات التخرج المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية والوكالات الأخرى في ملحق بورقة المناقشة.

44- وتوافق الإدارة على أنه ينبغي اتخاذ أي قرارات سياساتية من خلال توافق في الآراء في المجلس التنفيذي للصندوق. وتسعى الإدارة إلى فهم سياسي لمبادئ الانتقال/التخرج كجزء من عملية تجديد الموارد، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على السياسة المعنية في نهاية المطاف.

ثانيا - ردود الإدارة على الأسئلة التي تم طرحها خلال الاجتماع غير الرسمي

ألف - توزيع الموارد

45- **كيف ستعمل آلية الموارد المقترضة؟**

انظر الرد على المكسيك في القسم الأول. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة لا تزال تعمل في الوقت الراهن على صياغة طريق ممكن للمضي قدما. وسيتم عرضه على الهيئات الرئاسية قبل بدء فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

46- **كيف سيتم ضمان حصول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على نفس الموارد التي حصلت عليها خلال التجديد الحادي عشر للموارد؟**

سيتم تخصيص جزء من الموارد المقترضة بشكل فعلي للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي حال لم يتم أخذ تلك الموارد بحلول تاريخ معين، فستناقش الإدارة مع الهيئات الرئاسية آليات ملائمة لإعادة تخصيص هذه الموارد من أجل ضمان استخدامها بشكل كامل وبأكبر قدر من الكفاءة.

47- **ما هي الضمانات التي يمكن تقديمها فيما يخص وصول الصندوق إلى الاقتراض وتسعير الموارد المقترضة؟**

يتمثل الهدف من عملية التصنيف الائتماني الجارية حاليا، والتغيير في إطار الاقتراض المتكامل، في تيسير وصول الصندوق إلى الاقتراض بشروط تسمح له بإعادة الإقراض مع استرداد تكاليفه الداخلية وتقديم سعر تنافسي في الوقت نفسه.

باء - مسار البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تبلغ دخل مناقشة التخرج

48- أين **يكمن الاختلاف بين العتبات والمعايير المقترحة وتلك المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية/وكالات الأمم المتحدة الأخرى؟**

انظر الملحق الثاني من الوثيقة للاطلاع على أطر/سياسات المؤسسات الأخرى. ويكمن الاختلاف الأكبر في دعوة المقترح إلى تخرج أكثر وضوحا للبلدان مرتفعة الدخل من أهلية الحصول على الموارد المالية، مع الإبقاء على إمكانية وصولها إلى الموارد غير المالية مثل المساعدة التقنية المستردة التكاليف والتعاون بين بلدان الجنوب. (انظر كذلك الرد الوارد في الفقرة 51 أدناه.)

49- **ما هو تعريف المساهم الصافي، وكيف يتم احتسابه، وما هي الفترة الزمنية التي يمكن خلالها للبلد المعني تأخير تخرجه وفقا لهذا التعريف؟**

يرد تعريف مقترح للمساهم الصافي في الملحق الأول: وهو البلد الذي تتجاوز مساهماته خلال فترة تجديد موارد ما القيمة الاسمية لاقتراضه من الصندوق خلال الفترة نفسها. ويمكن للمساهم الصافي الاستمرار في الوصول إلى الموارد المالية للصندوق بشروط تمويل ملائمة إلى أن يصبح بلدا مرتفع الدخل، وعندها يتوقف وصوله إلى الموارد المالية على الرغم من استمرار مساهمته في الصندوق. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي الضميمة، تقترح الإدارة مصطلحات مختلفة بشكل طفيف وتركز على أهمية زيادة الأعضاء لمساهماتهم خلال تقدمهم في المسار الإنمائي نحو اكتمال نضج وضعهم كمانحين.

50- **هل سيكون التخرج طوعيا أم لا؟**

في الضميمة، تتواءم الإدارة مع معايير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتقترح بدء البلدان لحوار مع الصندوق حول الانتقال وتوفيرها لإجراءات ملموسة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تسمح لها بالتأقلم مع توقف إمكانية الوصول إلى الموارد المالية للصندوق. ومن شأن ذلك أن يترك حيزا للبلدان الأخرى للوصول إلى تلك الموارد. وكما تتم الإشارة إليه في الفقرة 49 أعلاه، يستمر الوصول البلدان إلى الموارد غير المالية.

51- **ما هو أثر المقترحات من الناحية العملية؟ وكيف ستؤثر على توازن التمويل بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل؟**

يتمثل المقترح في وصول البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى الموارد الأساسية، في حين تصل البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى الموارد المقترضة. وستكون البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والقادرة على الحصول على اقتراض إضافي دون أن ترزح تحت عبء دين غير مستدام، مؤهلة أيضا للحصول على المزيد من الموارد المقترضة. وفي السيناريوهات المالية التي ستعرض خلال اجتماعي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في يونيو/حزيران ويوليو/تموز، ستقدم الإدارة التوازن النسبي المتوخى بين مجموعات فئات الدخل.

52- **كيف يمكن للصندوق فعل المزيد للترويج للمساعدة التقنية مستردة التكاليف؟**

يكثف الصندوق جهوده الرامية إلى زيادة استخدامه للمساعدة التقنية مستردة التكاليف. وقد أبلغ استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق عن خمس اتفاقيات جديدة، جارية أو قيد المناقشة، للمساعدة التقنية مستردة التكاليف مع عدد من البلدان، بما في ذلك بلدان ليس لديها مخصص بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حاليا.

جيم - استثناءات للبلدان التي تواجه تراجعا اقتصاديا

53- **ما الذي تنطوي عليه المرونة المشار إليها في الوثيقة؟ وماذا ستعني من الناحية العملية في حال تراجع بلد ما، وكيف يمكن تطبيقه بشكل متسق؟**

في حال تراجع الدخل القومي الإجمالي لبلد ما إلى ما دون عتبة معينة، فسيصبح البلد المعني، بناء على وضعه الجديد، مؤهلا للحصول على الموارد المالية للصندوق في فترة تجديد الموارد التالية. وسيتم تطبيق المبدأ على جميع البلدان التي تستوفي هذا المعيار. ويرد وصف أكثر تفصيلا لهذا الأمر في الضميمة.

دال - الأوضاع المالية

54- **كيف سيتم تطبيق تباين التسعير، وما هي الفوائد التي ستعود على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؟**

انظر الرد على سويسرا في القسم أولا أعلاه. وتتحرى الإدارة حاليا نهجا محدثا للتباين في شروط التمويل للموارد المقترضة. وستتم إحالة هذا النهج إلى الهيئات الرئاسية بحيث يكون معدا للاستخدام في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

وفي تحديد السمات المقترحة لشروط التمويل للموارد المقترضة، سيواصل الصندوق تطبيق التسعير المتباين بالاستناد إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للجهة المقترضة، مع مراعاة الهشاشة والجوانب الانتقالية. وسيعكس التسعير المتباين تزايد التباين في أقساط الاستحقاق والفوارق بين فئات الجهات المقترضة، حيث تدفع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تصل إلى عتبة دخل مناقشة التخرج فرقا أعلى بقليل. وبالنظر إلى المستوى العالي من التيسيرية المتضمنة في آجال الاستحقاق الأطول للقروض الحالية المقدمة بشروط عادية،[14] فمن المقترح حصول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على القروض بشروط عادية وآجال استحقاق أقصر. وهذا يعني عمليا حصول البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على قروض بمستوى أعلى من التيسيرية بالمقارنة مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وذلك بالاتساق مع المرحلة الإنمائية وفئة الدخل.

[14] يمكن أن يكون للقروض الحالية المقدمة بشروط عادية أجل استحقاق أقصى يصل إلى 35 عاما وفترة سماح تعادل 10 سنوات دون تجاوز متوسط أجل استحقاق يعادل 20 عاما.

وبالإضافة إلى ذلك، يأخذ النهج المقترح الاستدامة المالية للصندوق بعين الاعتبار.

ويجب أن يكون أي اقتراض مستداما ماليا بحيث تسمح القروض الممولة من هذا الدين، من حيث المبدأ، بسداد ذلك الدين دون الاعتماد على الموارد الأساسية للصندوق.